الثورة
السبت 7 شوال 1433 هـ الموافق 25 اغسطس 2012م العدد 17448

بخارطة عملها الوطني الواسعة تعد شركة النفط اليمنية ابرز الجهات المحورية في دعم مسيرة التنمية في البلد كون مهامها تتصل بوقود الحياة برمتها في البلد فهي الموزع الأكبر للمشتقات النفطية في خارطة البلد وعامل التوازن في كسر الاحتكار وضبط إيقاع السوق في أعوص الأزمات التي شهدتها اليمن، ويقع على عاتقها سلسلة من المهام الوطنية في مضمار تسويق وبيع المشتقات وفق توزيع عادل يتجاوز تحديات تعقيد الخارطة السكانية والنهضوية في البلد..

لم نبدأ بهذه اللمحة مجاملة بل دفعنا لذلك ما تناولته وسائل الاعلام مؤخرا عن مديونية الشركة المستحق لدى بعض الجهات الحكومية وبالأخص المؤسسة العامة للكهرباء، حيث يتوقع أن ترتفع المديونية خلال الشهرين القادمين من ٨٦ مليار ريال إلى ما فوق الـ(١٠٠) المليار، إذا لم تسارع وزارة المالية والحكومة بشكل عام في حل هذا الاشكال الذي يهدد المركز المالي للشركة، التي تعاني إلى جانب هذا التحدي تضخماً وظيفياً كبيراً وتلقت ضربات من الخسائر جراء التقطعات في الأزمة التي شهدتها البلد خلال العام ٢٠١١م وهو الإشكال الذي لم يعالج بعد..

ورغم هذه التحديات تعمل القيادة الجديدة للشركة ممثلة بمديرها التنفيذي الدكتور/ منصور على أحمد البطاني بهمة عالية لتجاوز كل التحديات، استشفينا تلك العزيمة من خلال هذا الحوار السريع الذي أجريناه مع الدكتور البطاني خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك متطرقين إلى مجمل القضايا والإشكالات التي تمس سوق المشتقات النفطية، ودور الشركة في الاتجاه صوب تكوين خزن استراتيجي يكفل استقرار السوق في الأزمات المحتملة.. فإلى تفاصيل الحوار..

حاوره / محمد محمد إبراهيم

المدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية الدكتور منصور البطاني لـ «الثورة»:

السوق مستقرة ولأول مرة يمر رمضان والعيد بهذا الاستقرار الجيد

> لدينا خطة شاملة لرفع قدرة الشركة التنافسية وتغطية الاحتياج المحلي

> ٨٦ مليار ريال مديونية الشركة لدى الكهرباء وجهات حكومية أخرى وعشرة مليارات ريال خسائر الشركة جراء الاختلالات والفوارق السعرية والتسديد عن الغير

■ في البدء ما آخر مستجدات جهود الشركة فيما يتعلق بالمديونية المستحقة للشركة لدى الجهات الحكومية؟ وماذا عن خسائر الشركة المتعلقة بالاختلالات السعرية في العملة جراء حساب التسهيل؟

– بداية نشكر «الثورة» لإتاحة هذه الفرصة لتسليط الضوء على مهام شركة النفط اليمنية والمشاكل التي تواجهها في مجال خدماتها التموينية التي توزع من خلالها المشتقات النفطية عبر خارطة وهي المهمة التي تعد إحدى ركائز الحياة التنموية اليومية.. وبالنسبة لمديونية شركة النفط التي تراكمت خلال الفترة الماضية رغم الجهود التي بذلت من متابعات الجهات ذات العلاقة.. أود التوضيح أن المديونية لا زالت كبيرة جداً وقائمة لدى بعض الجهات الحكومية، إذ تزيد على (٨٦) مليار ريال.. لكن أكبر مديونية للشركة هي عند المؤسسة العامة للكهرباء حيث وصلت إلى نحو (٧١) مليار ريال خلال الفترة الماضية توزع هذا المبلغ على مسحوبات المازوت (٤٦) مليار ريال ومسحوبات الديزل (٢٥) مليار ريال.. في حين بلغت مديونية وزارة الدفاع، والخطوط الجوية اليمنية نحو خمسة عشرة مليار ريال ونصف المليار الريال.. خلال ٢٠١١-٢٠١٢م..

وسعياً لحل هذا الإشكال والحيلولة دون تزايد هذا الرقم، فقد طالبنا بلقاء مع وزير والمالية ووزير النفط ومدير عام مؤسسة النفط والغاز وقيادات المؤسسة العامة للكهرباء.. وناقشنا موضوع مديونية الكهرباء والجهات الأخرى كوزارة الدفاع والخطوط الجوية اليمنية.. وقد توصلنا مع الخطوط الجوية اليمنية إلى حل حيث تم جدولة المديونية لدى اليمنية وبدأت تنتظم في تسليم ما عليها وفق هذا الجدول، وكنا قد توصلنا مع المالية والكهرباء إلى مقترح لتسديد المديونية على أن تقوم المالية بتسديد فارق قيمة سعر الديزل بمبلغ (١٠) ريالات وتقوم الكهرباء بسداد (٤٠) ريالاً للتر الواحد، حينما كان سعر الديزل (٥٠) ريالاً وعند ارتفاعه إلى (١٠٠) ريال كان من المفروض وبحسب الآلية السابقة ان تقوم الكهرباء بالاستمرار في تحمل (٤٠) ريالاً للتر على ان تتحمل المالية (٦٠) ريالاً للتر من السعر الجيد، لكن حتى الآن لا المالية دفعت ولا الكهرباء، بل تعذرت الكهرباء بوضوح أنها غير قادرة على دفع حتى (١٠) ريالات نهائياً، مؤكدة أن سعر توليد الكيلوات الواحد يصل إلى (٢٨) ريالاً بينما سعر البيع لا يتجاوز (١٠) ريالات.

أما خسائر الشركة المتعلقة بانعكاسات المديونية والاختلالات السعرية وحساب التسهيل أستطيع القول: إن ما يعادل عشرة مليارات ريال ندفعها سنوياً إضافة إلى خسائر الفوارق السعرية في حساب التسهيل وأيضاً بقية المديونية ومنهوبات الأزمة الناتجة عن سلسلة التقطعات التي تعرضت لها الشركة وممتلكاتها.

خسائر التقطع

■ على ذكر التقطعات هل تم معالجة خسائر الشركة؟ وكم الخسارة التي تكبّدَتها الشركة حتى الآن؟

– الخسائر لم تعالج حتى الآن.. أما ما تَكبّدته الشركة من خسائر فقد أدت على سبيل المثال هذه التقطعات في عام ٢٠١١م.. إلى نهب أكثر من ١١٢ قاطرة.. تحمل من كميات المشتقات النفطية خلال العام ٢٠١١م نحو ٢٨,٧٧٧,١٢٥ لتر بنزين عادي، (٤,٧٣٠,٠٧٥) لتراً، وحوالي بنزين ممتاز، ونحو ٢٣٣,٤٤٩,٣٠٠ لتر سولار، ونحو (٢٥,٣٨٠,٠٠٠) لتر «تربين « وقود طيران، بلغت القيمة الاجمالية لهذه الكميات نحو (٢٩٢,٣٣٦,٥٠٠) ريال.. وفي ٢٠١٢م نهبت (١٨) قاطرة تحمل نحو (١٢٥,٧٥٠) لتراً من البنزين العادي، و(٧٥٧,١٨٥) من السولار، وبقيمة اجمالية تصل اجمالي القيمة (٩١,٤٣٧,٢٥٠) ريالاً، ليرتفع عدد القاطرات المنهوبات نحو ١٣٠ قاطرة، والاجمالي العام لقيمة المنهوبات من المشتقات النفطية إلى (٣٨٣,٧٧٣,٧٥٠) ريالاً، علماً أن هذه الكميات صودرت كاملة وبقيت القاطرة محتجزة حتى اللحظة، وهذه المشاكل بمجملها أثرت وستؤثر تأثيراً كبيرا على قدرة الشركة المالية والفنية والإدارية، بل قد يؤدي ذلك إلى عدم قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها المختلفة ما لم تجد الدعم اللازم من الجهات المعنية في الدولة واقصد بذلك رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزيري المالية والنفط ووزارتي الدفاع والداخلية.

مهام محورية

■ لا زال ثمة لبس لدى الجمهور أو لدى المواطنين أن الشركة هي المسئول الأول عن تحديد الأسعار المعتمدة للمشتقات النفطية.. فهلا وضحتم للقارئ حقيقة ما يذهب الناس إليه انطلاقا من إيضاح المهمة الرئيسة والتنموية لشركة النفط..؟ وما هي آلية العمل التمويني للشركة في الجمهورية؟

– الشركة لا تحدد الأسعار بتاتاً.. فالأسعار تحددها وزارة المالية والحكومة ويقرها البرلمان.. وبالعودة إلى نشاط شركة النفط اليمنية فإنه بموجب قرار إنشاء الشركة كشخصية اعتبارية تتمتع بالإستقلال المالي والإداري وتتبع المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز فإنها تتولى مهمة تنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال التسويق والنقل والتخزين، من خلال العمل على خزن المشتقات النفطية ونقلها من منشآتها إلى المستهلك بيع المشتقات النفطية والزيوت والشحوم.. إلخ.

أما الآلية التموينية والتسويقية فتتمثل في أن الشركة تتولى بيع كل ذلك إلى المستهلكين بمختلف قطاعاتهم (الزراعة – الكهرباء – المصانع – الطيران المحلي والأجنبي – القوات المسلحة وغيرها من القطاعات) وفقاً لخطة تضمن تلبية احتياجات السوق المحلية من كل المشتقات النفطية..

معوقات القدرة التنافسية

■ راهناً ماذا عن القدرة التنافسية للشركة؟ وما هي المشاكل التي تواجهها على هذا الصعيد؟

– راهناً القدرة التنافسية تقيم على مستويين أولهما من حيث المنشآت واستقبال المشتقات في عدن في الحديدة في المخا، وفي هذا الجانب لا يوجد منافس لها.. فمنشآتها وفروعها الموزعة على المحافظات لديها القدرة على التغطية الناجحة (الحديدة –عدن– الأمانة – صنعاء –المخاء– تعز – إب – ذمار –مارب – شبوة – المكلا – المهرة – سيئون)، كما أن لديها منشآت لاستقبال وخزن وإعادة توزيع احتياجات السوق من مختلف المواد البترولية حيث تتواجد هذه المنشآت في (عدن–الحديدة–المخاء– تعز – المهرة–صنعاء–المكلا)..

وثانيهما من حيث النقل.. فقدرة الشركة لازالت ضعيفة في مجال أسطول النقل والمحطات التي تبيع الوقود.. فـ(٦٦) محطة بيع للمشتقات لا تكفي في سوق حرة إذا ما قارناها بحوالي (٣٠٠٠) محطة تابعة للقطاع الخاص.. و(١٥٠) ناقلة في الوقت الراهن قليلة جداً إذا ما قورنت بأسطول النقل الذي يملكه القطاع الخاص..

أما المشاكل التي تواجهنا في الشركة على هذا الصعيد فنستطيع القول أنه من خلال تقييمنا لأوضاع الشركة المالية والإدارية وعلاقتها بالغير، فإن أهم المعوقات تكمن في ضعف قاعدة الخزن الاستراتيجي أو القدرة التخزينية، فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الشركة في مجال رفع قدرتها التخزينية إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب في هذا الجانب كونها بحاجة إلى إمكانيات مالية كبيرة لبناء الخزانات اللازمة في مختلف محافظات الجمهورية، وإلى جانبها بناء منظومة متكاملة من الأمن والسلامة المهنية ومنظومة أخطاء متطورة، وكذا بحاجة إلى مبالغ كبيرة لتجميدها كقيمة للكميات المخزنة.. إضافة إلى الضعف الواضح في حجم أسطول النقل المملوك للشركة والذي لا يزيد عن ١٥٠ قاطرة محطات البيع والتوزيع للمشتقات النفطية بالسوق المحلية.. وكذا التضخم الوظيفي الذي تعاني منه الشركة.. تأتي فوق هذه المشاكل مشكلة الديون المتراكمة التي أشرنا إليها في بداية هذا الحوار..

تطوير مرحلي

■ ذكرت أن إشكالية ضعف السعة التخزينية تقفز للواجهة كلما لاحت الأزمة.. ما هي قدرة الشركة التموينية الاحتياطية؟ وهل لدى الشركة خطط لرفع السعة التخزينية؟

– القدرة الاحتياطية تقوم دائماً على المخزون الاستراتيجي، ومشكلة الخزن الاستراتيجي التي تواجه البلد في المشتقات النفطية ذات بعدين كلاهما صعب ومُكْلف.. البعد الأول ضعف القدرة أو السعة التخزينية الإستراتيجية، إننا بحاجة إلى بنية تحتية تخزينية كبيرة كما هو المرسوم في الخطط، البعد الثاني وهو الأهم والمعطل للبعد الأول، ويتمثل في شحة الموارد المالية التي تمكن الحكومة والدولة من إقامة بنية تحتية لخزن استراتيجي يقوى على مواجهة الخطر التمويني وفق عامل زمني يكفل تجاوز الأزمات المحتملة.. وإشارة إلى قدرة الشركة الاحتياطية، فهي متدنية بسبب هذين المعيقين، كما أن قدرتنا التخزينية في الوضع الطبيعي لا تكفينا لتموين السوق خلال (١٠-١٤) يوماً على اختلاف منشآتنا – للأسف الشديد–.. ولإيضاح أدق عن علاقة الشركة بهذه المشكلة المتمثلة في الخزن الاستراتيجي أؤكد ويعلم الجميع هذا التأكيد أن مسئولية الخزن الاستراتيجي تتحملها الدولة والحكومة، وليس شركة النفط اليمنية أو حتى وزارة النفط وحدهما..

■ ما هي أهم وأبرز المشاريع التي يمكن أن تعزز وضعكم التنافسي وتركزون عليها ضمن البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١٣م؟

– أستطيع القول أن تلك المشاريع تتمحور في إنشاء خزانات جديدة وصيانة بعض الخزانات القائمة.. رفع قدرة الشركة في مجال امتلاك أسطول نقل متطور وحديث لتعزيز قدرة الشركة في مجال نقل المشتقات النفطية إلى جميع محافظات الجمهورية.

إضافة إلى التوسع في بناء عدد من المحطات النموذجية في مختلف محافظات الجمهورية، ونحن نسير بوتيرة جيدة في تنفيذ هذه المشاريع وفي إطار إمكانياتنا المتاحة حيث أن خطتنا للأعوام (٢٠١١-٢٠١٥م) تستهدف إنشاء منشآت جديدة وتوسيع المنشآت القائمة حيث أن تلك المنشآت تعزز قدرة الشركة التنافسية لإستلام وخزن وتوزيع المشتقات النفطية إلى عموم محافظات الجمهورية، كما تستهدف الخطة توسيع أسطول شراء عدد من الناقلات بتكلفة تقدر بـ(٣٥٠) مليون ريال سنوياً، وبناء محطات نموذجية حسب الخطة بكلفة تبلغ (٦٥٠) مليون ريال، وانطلاقا مما تقدم نلاحظ أن المشاريع الاستثمارية تركز على مشاريع البنية التحتية للشركة (منشآت–خزانات–بناء محطات–شراء قاطرات) وهي محاور لرفع قدرة الشركة التنافسية مستقبلاً.

وضع السوق والرقابة

■ ماذا عن وضع الخدمات التموينية الآن في السوق وكذا الرقابة على المحطات؟

– سوق الخدمات التموينية مستقرة جداً.. وقد بدأ هذا الاستقرار منذ شهر مارس الماضي ونحرص بكل جهودنا على مراقبة السوق للحيلولة دون عودة أي شكل من أشكال الأزمة.. من خلال خطة مستدامة أو ثابتة لرقابة المحطات، وتقييم أدائها وفق المعايير السعرية والفنية المعمول بها قانونياً.. ولدينا خطة استثنائية نفذت في رمضان خلال العيد لمتابعة وضع السوق ومراقبة واستقرار الجانب الخدمي التمويني.. تحسباً للأزمات التي قد تنشأ جراء ارتفاع الطلب في مناسبة العيد، والحمد لله لم يحصل هذا حيث مر رمضان ومر عيد الفطر المبارك والسوق مستقرة جداً..

الإشكالات الإدارية

■ فيما يتعلق بالإشكالات الوظيفية وما تناقلت بعض المواقع الإلكترونية، ما حقيقة هذه التناولات؟ وما المعالجات التي قمتم بها لحل هذه الاشكالات؟

– أشرت سابقاً إلى أن الشركة تعاني من تضخم وظيفي كبير يصل إلى حوالي (٦٠٠٠) موظف وموظفة، منهم حوالي ٤٠٪ عمالة متعاقدة، وهذا الحجم أثر بشكل مباشر على مستوى أداء الشركة المالي والإداري والفني، وما أثير حول مشاكل الكادر في وسائل الاعلام – كما أشرت في سؤالك – هي مجرد فقاعات استغلت مطالب العاملين وحاولت تجعل منها مشكلة، وليست مشكلة خصوصا ونحن في قيادة الشركة نسعى لدراسة ومعالجة وتلبية هذه المطالب التي تعتبر أهدافاً بالنسبة لنا.. حيث تتمثل هذه المطالب في إيجاد هيكل أجور لموظفي القطاع النفطي يتناسب مع مستوى المعيشة وطبيعة عمل الشركة.. وإيجاد أنظمة عادلة في مجال المكافأة والحوافز.. تثبيت المتعاقدين..

ونحن نبذل جهوداً كبيرة في حل تلك المشاكل بالتنسيق مع الخدمة المدنية خصوصاً في جانب تثبيت المتعاقدين وفقاً لبرنامج زمني محدد، وبحسب معايير الأقدمية وإن شاء الله تتكلل تلك الجهود بالنجاح.

أخيراً

■ كلمة أخيرة؟

– أدعو الحكومة إلى دعم مسيرة الشركة وتحمُّل مسئوليتها تجاه مشاريع الخزن الاستراتيجي التي تعتبر جزءاً من أمن البلد القومي، كما نأمل من الحكومة التعاون الكامل مع الشركة في ما يتعلق بالمديونية المتراكمة لدى الكهرباء والجهات الحكومية الأخرى.. كما أود عبر صفحات الثورة أن أهنئ القيادة السياسية ممثلة برئيس الجمهورية المشير/عبدربه منصور هادي، وأهنئ شعبنا اليمني العظيم بعيد الفطر المبارك.. آملاً لهذا الوطن العظيم الاستقرار والازدهار.. وأن يعيد هذه المناسبة علينا والأمة الاسلامية برخاء وأمنٍ وسلام..

> نسعى لإيجاد هيكل أجور وأنظمة عادلة في مجال المكافأة والحوافز وتثبيت المتعاقدين وفق الأقدمية

> منهوبات وخسائر التقطعات التي لحقت بالشركة وصلت نحو(١٣٠) قاطرة وكمية من المشتقات تصل قيمتها نحو(٣٨٣,٧٧٣,٧٥٠) ريالاً ولم تعالج هذا الانعكاسات حتى الآن..